

الأصول في النحو

أراد : ليبكـ وقولُ الآخر : .

(مُجَمَّـدٌ تَفْـدٍ نَفْـسُكَ كُـلِّـ نَفْـسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِّنْ شَيْءٍ تَبَـلَا) .
قال أبو العباس : ولا أرى ذا على ما قالوا : لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمـرُ وأضعفها
الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء ولكن بيت متمم يُحملُ على المعنى
لأنه إذا قال : فاحمـشي فهو في موضع فلتـخـمـشي فعطـف الثاني على المعنى .
وأما هذا البيت الأخيرُ فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لكـ وتقول :
ليقمُ زيدٌ ويقعدُ خالدٌ وينطلقُ عبدُ اللـه لأنك عطفت على اللام .
ولو قلت : قُمُ ويقعدُ زيدٌ لم يجرُ الجزم في الكلام .

ولكن لو اضطر إليه الشاعر فحمله على موضع الأول لأنه مما كان حقه اللام جازـ وتقول :
لا يقيمُ زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ □ لأنك عطفت نهياً على نهيةٍ فإن شئتَ قلتَ : لا يقيمُ زيدٌ
ويقعدُ عبدُ اللـه وهو بإعادتكـ (لا) أوضحـ لأنك إذا قلتَ : لا يقيمُ زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ
اللـه تبين أنكـ قد نهيتـ كل واحدٍ منهما على حياله فإذا قلتَ : لا يقيمُ زيدٌ ويقعدُ
عبدُ اللـه بغير (لا) ففيه أوجهٌ : قد يجوزُ أن يقع عند السامع أنكـ أردتـ لا يجتمع
هذان فإن قعد عبدُ اللـه ولم يقيمُ زيدٌ لم يكن المأمور مخالفاً وكذلك إن لم يقيمُ
زيدٌ وقعد عبدُ □ .

ووجه الإجتماع إذا قصدته أن تقول : لا يقيمُ زيدٌ ويقصدُ عبدُ □ أي لا يجتمع قيام عبد